التجمع

36صفحة
مايو 2025
ISSN: 1810 - 2210

صحيفة دورية تصدر عن تجمع الوحدة الوطنية
العدد السادس والعشرون

02 رئيس التجمع يهنيء شباب البحرين بمناسبة يوم الشباب البحريني

07 قراطة يستعرض في ندوة تنسيقية الجمعيات مقترحات التجمع حول الميزانية

16 الرفاعي: لن نتوقف عن المحاولة لمعالجة العجوزات في صناديق التقاعد

المؤتمر العام السابع يختار المهندس نضال الشوملي رئيساً للتجمع خلفاً للمهندس عبدالله الحويحي

الشوملي يتعهد بمواصلة مسيرة التجمع على مباديء الفاتح وتلبية قضايا المواطنين ويؤكد : على العهد باقون وآل خليفة حكامنا

عقد تجمع الوحدة الوطنية مؤتمره العام السابع يوم السبت 22 فبراير بنصاب مكتمل من الأعضاء الذين استوفوا شروط المشاركة في المؤتمر واختار المؤتمر المهندس نضال الشوملي رئيساً لتجمع الوحدة الوطنية بالتزكية كما انتخب المؤتمر العام السابع الهيئة المركزية الجديدة المؤلفة من ثلاثة وعشرين عضواً بالتزكية مع ثلاثة اعضاء في قائمة الاحتياط . وصادق المؤتمر العام على التقرير السياسي والتقرير الإداري والتقرير المالي عن الفترة من نوفمبر 2023 - ديسمبر 2024 بالإضافة الى تعديلات على عدد من مواد النظام الأساسي للتجمع .

واستعرض دكتور علي الصوفي نائب رئيس التجمع للشؤون السياسية التقرير السياسي الذي تضمن أهم الملفات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية وأكد الصوفي أن التجمع لازال موجوداً وبقوة وأكثر تنظيماً وقدرة على المنافسة في الساحة السياسية رغم كل التحديات التي تواجهه .

04

رئيس تجمع الوحدة الوطنية المهندس نضال الشوملي يهنيء شباب البحرين بمناسبة يوم الشباب البحريني

نفخر بالسجل المتميز لانجازات شباب البحرين في جميع المجالات

بمناسبة النسخة الرابعة ليوم الشباب البحريني الموافق 25 مارس توجه رئيس تجمع الوحدة الوطنية المهندس نضال الشوملي بالتهنئة الى شباب البحرين من الجنسين والذين يمثلون العمود الفقري لمستقبل الوطن والمساهمين الرئيسيين في مسيرة التنمية والازدهار لمملكة البحرين مشيداً بالسجل المتميز لإنجازات شباب البحرين في مختلف المجالات المهنية والثقافية والإبداعية والرياضية والتي عززت مكانة مملكة البحرين إقليمياً ودولياً لافتاً الى تزامن الاحتفال بيوم الشباب البحريني هذا العام مع إطلاق أول قمر صناعي بحريني بالكامل، والذي تم تصميمه وبنائه وتجميعه في مملكة البحرين بأيدي وكفاءات شبابية بحرينية من مختلف التخصصات الهندسية ويشكل نقلة نوعية للبحرين في اقتصاد الفضاء، ويمنح مملكة البحرين تفرداً في هذا المجال المهم .

وأثنى رئيس التجمع على الاهتمام والرعاية التي يحظى بها شباب البحرين في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه وتوجهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله في تقديم نموذج متميز للحكومة الفتية والرشيقة التي يقودها وزراء شباب لتصبح القيادة الشبابية جزءًا أساسيًا من التوجه الوطني الذي يهدف إلى تحقيق الرؤية المستقبلية لمملكة البحرين.

مثمناً الجهود الكبيرة لسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، في دعم وتطوير العمل الشبابي في البحرين و تعزيز روح الحماس والتنافسية عند الشباب البحريني ومنحهم دوراً مؤثراً في صناعة المستقبل .

وأكد الشوملي أن تجمع الوحدة الوطنية يؤمن بأن شباب البحرين هم الأمل والطموح لمستقبل الوطن وبالتالي يضع التجمع أولوية كبيرة لدعم قضايا الشباب والتحديات التي تواجههم وعلى رأسها توفير فرص العمل والتوظيف المناسبة للشباب البحريني وتقديم الرؤى والأفكار من خلال ممثلي التجمع في مجلس النواب لمعالجة مشكلة البطالة وتلبية تطلعات الشباب لتمكينهم للمساهمة بشكل فعال في مسيرة التنمية الوطنية .

في أول اجتماعاتها في دورتها الجديدة

الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية تختار الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئيساً لها

وتنتخب مساعدي رئيس التجمع وتستكمل عضوية اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي

الصوفي للشؤون السياسية وسماء الرئيس للتنظيمية وعوض السبع للمالية

عقدت الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية في دورتها الجديدة اجتماعها الأول برئاسة المهندس الشوملي رئيس التجمع لانتخاب واستكمال مكاتب ولجان الجمعية حسب النظام الأساسي للتجمع .

و انتخبت الهيئة المركزية فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئيسًا لها بالتزكية و فازت الأستاذة صفية خليفة الشروقي بمنصب نائب رئيس الهيئة المركزية و جيهان الوخيان أمين سر الهيئة المركزية بالتزكية .

وباشر الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئاسة الاجتماع بعد انتخابه رئيسًا للهيئة المركزية لاختيار مساعدي رئيس التجمع الثلاثة و استكمال أعضاء اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي .

وزكت الهيئة الدكتور علي الصوفي مساعداً للرئيس للشؤون السياسية والأستاذة سماء الرئيس مساعداً للرئيس للشؤون التنظيمية وتم انتخاب الأستاذ عوض سعد مساعداً للرئيس لشؤون الموارد .

كما تم انتخاب خمسة أعضاء لاستكمال عضوية اللجنة التنفيذية للتجمع وهم الدكتور سمير عقلان والأستاذ ابراهيم العيسى والأستاذ ابراهيم شاهين والأستاذ صلاح العشار والأستاذ محمد عبد اللطيف ال محمود بجانب رئيس التجمع رئيس اللجنة التنفيذية ومساعديه الثلاثة حسب النظام الأساسي .

كما تم تزكية المهندس عبد الله الحويحي لاستكمال المكتب السياسي للتجمع بجانب رئيس التجمع ومساعديه وممثلي التجمع في مجلس النواب سعادة النائب أحمد قراطة وسعادة النائب محمد الرفاعي.

وفي اجتماعها الأول انتخبت اللجنة التنفيذية للتجمع الأستاذ إبراهيم شاهين أميناً مالياً للتجمع .

من جهته دعا الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئيس الهيئة المركزية إلى أهمية العمل صفاً واحداً وقال إن كل موقع أو منصب إنما هو تكليف وأمانة علينا لخدمة الوطن وشعب البحرين .

ودعا المهندس عبد الله الحويحي عضو المكتب السياسي للتجمع للحفاظ على ما حققه التجمع من انجازات وجهود خلال الفترة الماضية مؤكداً ان التجمع كانت لديه مواقف واضحة تجاه كل القضايا مستدركاً أن تجمع الوحدة الوطنية لم يتعامل يوماً بأي نوع من العداء مع الحكومة بل ظل يحرص على دوره في دعم جهود الحكومة بالإسهام بمرئياته حول مختلف القضايا الوطنية وآخرها المرئيات التي رفعها التجمع للحكومة حول رؤية البحرين 2050 كخلاصة لمخرجات الورشة التي شاركت فيها مجموعة من الخبراء والمختصين الذين قدموا عدداً من اوراق العمل والتوصيات حول أهم القضايا السياسية والاقتصادية والإجتماعية .

في المؤتمر العام السابع لتجمع الوحدة الوطنية
المهندس نضال الشوملي رئيساً للتجمع خلفاً للمهندس عبدالله الحويحي

الشوملي يتعهد بمواصلة مسيرة التجمع على مبادىء الفاتح

رئيس تجمع الوحدة الوطنية : سنعمل على تلبية قضايا المواطنين وعلى العهد باقون وآل خليفة حكامنا

عقد تجمع الوحدة الوطنية مؤتمره العام السابع يوم السبت 22 فبراير بنصاب مكتمل من الأعضاء الذين استوفوا شروط المشاركة في المؤتمر واختار المؤتمر المهندس نضال الشوملي رئيساً لتجمع الوحدة الوطنية بالتزكية كما انتخب المؤتمر العام السابع الهيئة المركزية الجديدة المؤلفة من ثلاثة وعشرين عضواً بالتزكية مع ثلاثة اعضاء في قائمة الاحتياط .

وصادق المؤتمر العام على التقرير السياسي والتقرير الإداري والتقرير المالي عن الفترة من نوفمبر 2023 - ديمسبر 2024 بالإضافة الى تعديلات على عدد من مواد النظام الأساسي للتجمع .

واستعرض دكتور علي الصوفي نائب رئيس التجمع للشؤون السياسية التقرير السياسي الذي تضمن أهم الملفات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية وأكد الصوفي أن التجمع لازال موجوداً وبقوة وأكثر تنظيماً وقدرة على المنافسة في الساحة السياسية رغم كل التحديات التي تواجهه .

واستعرضت الأستاذة سماء الرئيس نائب رئيس التجمع للشؤون التنظيمية التقرير الإداري والذي تضمن أهم الأنشطة والفعاليات التي قام بها التجمع خلال الفترة الماضية بالإضافة الى التحديات التي واجهها التجمع وملخص لعمل اللجان البرلمانية والسياسية والتنظيمية بالإضافة الى لجنة الإستثمار .

وقدم مكتب التدقيق المحاسبي تقريراً عن المركز المالي للتجمع وملخص البيانات المالية للتجمع . وفي كلمته تعهد المهندس نضال الشوملي رئيس التجمع بمواصلة مسيرة تجمع الوحدة الوطنية على نفس مباديء الفاتح وقال سنكون أقرب للمواطنين مؤكداً أن التجمع وصل الى هذه المرحلة بفضل استراتيجية واضحة وجهد كبير وقال مسؤولية قيادة التجمع ستكون كبيرة لأنني اتولى هذه المهمة خلفاً للمهندس الحويحي والشيخ ال محمود مشيراً الى الروح الديموقراطية للتجمع بأنه كيان ليس به استحواذ على الكراسي والمناصب .

وقال الشوملي لن نحيد عن مواصلة المطالبات السياسية والمعيشية للمواطنين وسنعمل كتلة واحدة

الحويحي : حققنا الأهداف التي اعلنا عنها في بداية الدورة السابقة

نؤمن بالديموقراطية نهجاً في عمل التجمع الذي تعمقت جذوره في المجتمع البحريني

التجمع طرح من خلال نوابه في البرلمان كافة القضايا التي وردت في البرنامج الانتخابي والتي جاءت معبرة عن المطالب الشعبية

ورجل واحد وسنظل باقون على عهدنا وال خليفة حكامنا، ورحب المهندس عبد الله الحويحي الرئيس السابق للتجمع بالمشاركين في المؤتمر العام الذي قال إنه يعبر عن استكمال مسيرة تجمع الوحدة الوطنية لبناء واكمال الطريق نحو اهداف التجمع الاستراتيجية في وطن آمن ومستقر، وعدالة اجتماعية وديموقراطية حقيقية كما وردت في ميثاق العمل الوطني والدستور وبالتالي العمل على استنهاض المجتمع للمشاركة السياسية الفاعلة في بناء الدولة وتطورها ونوه الحويحي بانعقاد المؤتمر السابع للتجمع بالتزامن مع الذكرى ال14 لوقفة الفاتح مؤكداً على استلهام التجمع لمعاني وقفة الفاتح والتمسك بمبادىء ميثاق العمل الوطني.

وقال لقد حرصنا على عقد المؤتمرات العامة تأكيداً على إيماننا بالعمل الديموقراطي نهجاً في عمل هذه المؤسسة التي تعمقت جذورها في المجتمع البحريني واستطعنا ومن خلال خطة استراتيجية وعدد من البرامج والمبادرات تنفيذ القسط الأكبر من الأهداف التي وضعناها منذ اليوم الأول لتسلم المسؤولية لهذه الدورة والتي تمثلت في إعادة هندسة البيت الداخلي وبناء القوة الداخلية وزيادة التواصل وبلمس مطالب المجتمع وتأسيس إعلام فعال ومتفاعل وتنمية الموارد المالية للمجتمع في سبيل تحقيق الاستدامة والدفع بالمشروع الإصلاحي والوصول الى قبة البرلمان ومن خلال خطة استراتيجية بارعة وتنفيذ البرامج والمبادرات استطعنا تحقيق القسط الأكبر من هذه الخطة والتي توضحها التقارير التي رفعت للمؤتمر السادس وما سوف يعرض أمامكم في هذا المؤتمر .

وأشار الحويحي الى حرص التجمع من خلال الوصول إلى قبة البرلمان عن طريق النائبين أحمد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب ومحمد الرفاعي عضو اللجنة المالية بالمجلس بطرح كافة القضايا التي وردت في البرنامج الانتخابي للتجمع والتي جاءت معبرة عن المطالب الشعبية سواء» علاوة التقاعد أو تعديل الدعوم المقدمة للمواطنين أو مقترح استعادة صلاحيات مجلس النواب التي انتقصت في الدورات السابقة وبالإضافة الى العديد من مشاريع القوانين والمقترحات والتي

يعرضها التقرير الإداري .

واوضح أن ممثلي التجمع عملوا على خلق مجموعة من الأصدقاء لبرنامج عملهم داخل المجلس في سبيل تعزيز المطالب المطروحة مشيراً الى حرص التجمع في الدفع قدماً في تطوير الحياة السياسية بالمطالبة بمزيد من الحريات في العمل الإعلامي والسياسي، كما عبر التجمع عن مواقفه القومية في الوقوف الى جانب إخوتنا في فلسطين المحتلة والمطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني والتي جاءت عبر العديد من البيانات واللقاءات والأنشطة والعمل المشترك مع الجمعيات السياسية، ورفع عريضة الى النيابة العامة تطالب بمنع قادة الكيان الإسرائيلي من دخول البحرين . وأكد الحويحي أن التجمع أعطى أولوية قصوى للملف الاقتصادي من خلال الورش والندوات ورفع المقترحات بقانون في فرض ضريبة الشركات وتحويل أرباح الشركات الحكومية الى ميزانية الدولة، والذي ينعكس على حياة المواطن الاجتماعية مؤكداً أن التجمع حرص على أن يكون معارضة إيجابية من خلال تقديم الدراسات والمقترحات متناغما مع خطة الحكومة وفي هذا الإطار تقدم التجمع وتجاوبا مع دعوة سمو ولي العهد رئيس الوزراء بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني بتقدم رؤية 2050م والتي رفعت الى سمو رئيس الوزراء الى جانب دراسة عن ترشيد الانفاق الحكومي وقال

لقد سعينا دوما لنكون عنصر بناء لا هدم في سبيل هذا الوطن وشعبه

تجمع الوحدة الوطنية يشارك في ندوة تنسيقية الجمعيات السياسية حول الميزانية العامة

النائب احمد قراطة يستعرض مقترحات التجمع حول الميزانية ويقول استطعنا من خلال المناقشات ان نوقف بنوداً كانت ستلقي بأعباء كبيرة على المواطن

أقامت تنسيقية الجمعيات السياسية ندوة (الميزانية العامة بين مكاسب المواطنين وخفض العجز المالي) تحدث فيها سعادة النائب أحمد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب وسعادة النائب عبد الواحد قراطة والسيد فلاح هاشم النائب السابق ممثل جمعية المنبر التقدمي والدكتور حسن العالي من جمعية التجمع القومي الديموقراطي وذلك بمقر جمعية المنبر الوطني الإسلامي بالمحرق .

وادار الندوة الدكتور علي أحمد القيادي بجمعية المنبر الوطني الإسلامي وتناولت محاور الندوة واقع الدين العام ومابلغه من مستويات خطيرة تؤثر على الدولة والمواطن وطرحت الندوة عدداً من التساؤلات حول أسباب العجز المالي والتراجع في ايرادات الدولة هل بسبب سوء الادارة ام تضخم النفقات ، وكيف يؤثر الدين العام على الخدمات الاساسية و على حقوق المواطنين وهل يؤدي الى تقليص الخدمات وكيف يمكن تحقيق التوازن المالي دون المساس بحقوق المواطنين .

وتطرقت الندوة الى الانتقادات التي يتم توجيهها للنواب بسبب تمريرهم للميزانية والموافقة عليها دون اقرار الزيادة السنوية للمتقاعدين وصرفها بأثر رجعي للخمس سنوات الماضية وكذلك تمريرها دون أخذ تعهدات ملزمة من الحكومة لتنفيذ سياسات البحرنة و توفير الميزانيات الكافية لتوظيف العاطلين وتضمين الميزانية لايرادات الشركات الحكومية وعدم زيادة الخدمات الاساسية وعدم رفع ضريبة القيمة المضافة خلال فترة الميزانية .

وقال سعادة النائب احمد قراطة عضو الهيئة المركزية بتجمع الوحدة الوطنية في كلمته نحن اليوم امام منعطف خطير بالنسبة للمتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية موضحاً ان تمرير النواب للميزانية قبل أيام جاء بعد الكثير من الشد و الجذب بين الموافقة وعدم الموافقة ، مؤكداً ان تمرير الميزانية جاء بما هو مستطاع من تخفيف الضرر الذي يقع على المواطن في حالة تطبيق الحكومة ل12 بند والتي هي عبارة عن طلبات مالية وليس اقتصادية .

واستعرض قراطة مقترحات تجمع الوحدة الوطنية حول ميزانية 2025-2026 والتي قدمها النائب للحكومة وتضمنت اولويات الميزانية وابرزها تخفيض الدين العام ومعالجة العجز المالي المتكرر وتحقيق الاستقرار المالي للصناديق التقاعدية بجانب معالجة ملف البطالة والملف الاسكاني واحتياجات البنية التحتية للمملكة على المدى الطويل ومخزون المملكة من البترول والغاز ومدى كفايتهم ل لسنوات القادمة وماذا نريد في

الحويحي : لن يحدث تغيير أو تطوير في أداء مجلس النواب دون تكوين كتل نيابية

الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين في المحاور المختلفة واهمها رفع المستوى المعيشي للمواطن بمايحافظ على مكتسباته والمبالغ المطلوبة للدعم والحماية الاجتماعية من ضمان اجتماعي وعلاوة غلاء وايجار دعم للسلع الغذائية واعادة العلاوات والعمل الإضافي واعادة الزيادة السنوية المقررة للمعاشات التقاعدية 3% والعمل على تخفيض تعرفة الكهرباء والماء .

وتضمنت المقترحات مراجعة وتحديث سياسات الحكومة لتنويع مصادر , بخفض الدين العام للدولة واستخدام عوائد النفط في تسديد الدين العام .

وكذلك اعادة هيكلة الدين العام للوصول الى مستويات مقبولة دولياً وتقليص النفقات وزيادة الايرادات ووضع قانون يحدد الحد الاعلى للدين العام (للاستدانة) الذي لايجوز تجاوزه . وتنويع مصادر الدخل وفرض ضرائب على الشركات الاجنبية وتنمية الصناعات التحويلية والعمل على زيادة الصادرات وزيادة مساهمات الشركات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي بجانب استخراج الرمال .

وفي محور التعافي الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية تضمنت المقترحات المطالبة بدخول جميع الايرادات في الميزانية العامة للدولة لتحقيق برنامج التوازن المالي بين الايرادات.

وأكدت المقترحات على ضرورة أن تشكل مساهمات وعوائد صافي الاستثمارات جزءاً مهماً من إيرادات الميزانية العامة للدولة وهي تتكون من ما يعادل 50% من صافي الأصول المستثمرة في الصناديق والهيئات والشركات المملوكة للدولة وذلك كشرط أساسي لتحقيق التعافي والنمو الاقتصادي المستدام .

وتضمنت المقترحات دراسة حول إعادة هيكلة الجهاز الحكومي وخفض النفقات للوصول إلى التوازن .

الدكتور حسن العالي القيادي بجمعية التجمع القومي الديموقراطي : الميزانية باتت بعيدة عن دورها التنموي والملفات الرئيسية تعالج من خارج الميزانية

واوضح قراطة أنه كان هناك نوعاً من المفاوضات بين النواب والسلطة التنفيذية وقال استطعنا من خلال المناقشات ان نوقف بعض الأشياء مثل تعديل سعر النفط والغاز الطبيعي وتحرير اسعار الكهرباء والماء وغيرها من البنود ال 12 التي كانت سلتقي باعباء كبيرة على المواطن واستطعنا ان نحافظ على ال ٤٠ دينار والتي كانت الحكومة تطرح فقط ٢٠ دينار

وفيما يخص نسبة ال٣ بالمائة قال قراطة هذه الزيادة هي من صناديق التقاعد وليس من الحكومة والصناديق تمر حالياً بعجز حاد يبلغ 400 مليون دينار .

وقدم الدكتور حسن العالي القيادي بجمعية التجمع القومي الديموقراطي كلمة تناولت غياب الشفافية عن الايرادات واستمرار الاستدانة وقدم ملاحظات حول التوزان المالي وقال الميزانية باتت بعيدة عن دورها التنموي والملفات الرئيسية تعالج من خارج الميزانية مثل ملف التوظيف والاسكان وقريباً الصحة وكذلك مشاريع البنية التحتية من الدعم الخليجي .

النائب السابق سيد فلاح هاشم والقيادي جمعية المنبر التقدمي تحدث عن تقديم ميزانية واقرارها في اقل من ٢٤ ساعة متسائلاً هل الالية التي اتبعت تتوافق على ماهو منصوص عليه في الدستور وتساءل فلاح لماذا اختفت ايرادات الكهرباء منذ ٢٠٠٨ ؟

وتحدث النائب عبد الواحد قراطة عن المخالفة الدستورية الصريحة في توقيت تقديم السلطة التنفيذية للميزانية .

وفي مداخلته قال المهندس عبد الله الحويحي عضو المكتب السياسي للتجمع الحويحي إن اخطر ماطرح اليوم هو الجانب الدستوري في عملية تقديم الميزانية وتمريرها وتساءل الحويحي كيف تمرر الدولة ميزانية بها شبهة دستورية مؤكداً لن يحدث تغيير او تطوير في أداء مجلس النواب دون تكوين كتل نيابية .

في ندوة تحديات صندوق التقاعد وحقوق المتقاعدين ..

الحويحي : نطالب الحكومة بضخ مبالغ لانقاذ صندوق التقاعد ولحماية ٩١ الف متقاعد ما يقارب ٤٠٠ الف مواطن بحريني

النائب محمد الرفاعي: الكرة في ملعب الحكومة ولن نتوقف عن المحاولة عبر المجلس لمعالجة العجوزات في صناديق التقاعد

أقام تجمع الوحدة الوطنية بالتعاون مع مركز الحر للمتقاعدين ندوة بعنوان ((تحديات صندوق التقاعد وحقوق المتقاعدين)) تحدث فيها سعادة النائب محمد الرفاعي والأستاذ سلطان بلال نائب مدير مركز الحر للمتقاعدين والأستاذ ابراهيم العيسى عضو تجمع الوحدة الوطنية وأدار الندوة الأستاذ عوض سعد عضو الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية ، وذلك بمقر النائب المهندس محمد الرفاعي – المركز الثقافي لتجمع الوحدة الوطنية بالرفاع بحضور نائب الرئيس للشؤون السياسية الدكتور علي الصوفي ونائب الرئيس للشؤون التنظيمية الأستاذة سماء الرئيس وعضو المكتب السياسي المهندس عبد الله الحويحي المهندس عبد الله الحويحي وعدد من أعضاء الهيئة المركزية وأصحاب المجالس والمهتمين .

ابتدر الحديث الاستاذ عوض سعد بإشارة الى واقع المتقاعدين اليوم والفرص الضائعة للإستثمار الجيد عبر التأريخ ، وفي سنوات الإزدهار للصناديق التقاعدية حين كانت السيولة متوفرة في الثمانينيات مشيراً إلى أهمية الإصلاح .

النائب محمد الرفاعي شكر التجمع على ترتيب وتنسيق هذه الندوة المهمة وقال لابد ان نصل عبر مجلس النواب الى حلول جذرية وناجعة لمعالجة العجوزات في صناديق التقاعد مؤكداً أن قضية التقاعد مرتبطة بشكل مباشر بالوضع المعيشي للمواطنين .

وأكد الرفاعي أن مجلس النواب وبحكم سلطته الرقابية على الاجهزة الحكومية كون لجنة تحقيق حول اداء صناديق التقاعد وفق محاور محددة ابرزها أسباب العجوزات الاكتوارية للصناديق التي تديرها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والإجراءات

التي قامت بها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لمواجهة تلك العجوزات و فعالية استثمارات أموال الصناديق التي تديرها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بجانب أداء الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في إدارة الصناديق التقاعدية .

واستعرض الرفاعي جانباً من مقترحات اللجنة التي قدمت حوالي خمسين توصية ومقترح أبرزها قيام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بالاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الاستثمار في أفضل الممارسات الدولية .

والتزام الهيئة باتخاذ الاجراءات القانونية للمطالبة بكافة الاشتراكات على الشركات والمؤسسات الخاصة بجانب اهمية قيامها بمهام التفتيش على أصحاب العمل من حيث عدد العمال المستخدمين وقيمة الأجور المدفوعة شهرياً وغير ذلك من التوصيات المتعلقة بضمانات تحصيل الديون والقضاء على التلاعب في الأجور واسترجاع جميع مبالغ الاستثمارات المشطوبة وادخال العمالة الأجنبية في الصناديق وكذلك ضرورة الشراكة بين الهيئة والقطاع الخاص لاستثمار الأراضي غير المستثمرة والبالغ عددها 31 أرضاً وسداد الحكومة لاشتراكاتها غير المسددة .

وقال الرفاعي ظللنا نهتم بملف التقاعد من خلال التجمع قبل تمرير القانون وقبل وصولنا لمجلس النواب لأننا كنا نعلم أن تعديل القانون بعد تمريره لن يكون أمراً سهلاً والان تحركنا خلال الفترة الماضية في المجلس في كل الاتجاهات ووضعنا الكرة في ملعب الحكومة للموافقة على المقترحات النيابية ولن نتوقف عن هذا الملف وسيكون مع قضايا كثيرة على طاولة النقاش في المرحلة القادمة .

الأستاذ سلطان بلال شبه في كلمته أوضاع المتقاعدين بالمريض الذي لن يشفى إلا إذا تحدث عن مرضه ووصفه للطبيب بنفسه مشيراً الى أن عدد المتقاعدين في البحرين تجاوز ال ٩٠ الف ورغم ذلك لاتوجد جهة قانونية تتحدث عن المتقاعدين وليس هناك قانون يسعف حال المتقاعدين في البحرين حتى الآن .

أوضح أن المركز الحر للمتقاعدين تم تأسيسه بواسطة نخبة من النقابيين والمدراء السابقين المتقاعدين وغيرهم بهدف الدفاع عن حقوق المتقاعدين وإبراز همومهم تحت مظلة الاتحاد الحر ويتكون مجلس إدارة المركز من تسعة أعضاء من المتطوعين الذين لديهم خبرات سابقة في

إبراهيم العيسى : لابد من وضع خطة إنقاذ بضمان الحكومة وإصلاح السياسة الاستثمارية وإعادة النظر في الكيان الإداري للهيئة من خلال السلطة التشريعية .

ابراهيم العيسى : التقاعد المبكر وانخفاض نسبة الاشتراكات هي أهم اسباب العجز الاكتواري مع سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم وجود مراقبة فعلية على عمل صناديق التقاعد والفشل الاستثماري لأموال الصناديق .

بلال أن المتقاعد لم يخسر فقط ال٣ بالمائة بل هو الآن يدفع ١٣ بالمائة بإضافة ضريبة القيمة المضافة مطالباً بتخفيض خاص بالمتقاعدين خمسين بالمائة في جميع المعاملات بالمؤسسات الحكومية وغيرها من المزايا المشابهة لمزايا المتقاعدين في الكثير من الدول .

وقدم الاستاذ ابراهيم العيسى في كلمته إضاءات على أداء الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مشيراً الى أن الصناديق تأسست تقاعدية جيدة لكنها الأن تواجه تحديات كبيرة تمثلت في قوانين التقاعد والتأمينات تأسست بسخاء في المزايا والمنح .

أما التحدي الثاني فهو الجهاز الإداري والإستثماري الذي فقد عدداً كبيراً من الكفاءات والخبرات من كافة الإدارات التقاعدية بعد دمج الصناديق وطرح برنامج تقليص القوى العاملة وبحسب التقارير النيابية وغيرها يتبين عدم تحقيق الجهاز الاستثماري للصناديق للأداء المرجو وتحديات أخرى مرتبطة التحقيق البرلمانية وإخضاع الأجانب لأنظمة التأمين والتقاعد المبكر والتقاعد الاختياري الذي مثل عبئاً إضافياً ثقيلاً على الصناديق إذ تم بموجبه إنهاء خدمات عدد كبير من الموظفين بسنوات خدمة قليلة مع امتيازات ومنح مغرية .

وأكد العيسى أن التقاعد المبكر وانخفاض نسبة الاشتراكات هي أهم اسباب العجز الاكتواري بالإضافة الى سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم وجود مراقبة فعلية على والفشل الاستثماري لأموال الصناديق .

ولخص العيسى الحل في عمل خطة انقاذ للصناديق بتدخل مباشر من الحكومة وان تكون هي الضامن وإصلاح السياسة الاستثمارية للصندوق بجانب إعادة النظر في الكيان الإداري للهيئة من خلال السلطة التشريعية .

وقدم الحويحي مداخلة أكد فيها أن التجمع تحرك منذ اليوم الأول لاعلان الحكومة عن عزمها تعديل القانون واقام عدداً من الورش والندوات وجمع

سلطان بلال : المتقاعد لم يخسر فقط ال٣ بالمائة بل يدفع الآن ١٣ بالمائة بإضافة ضريبة القيمة المضافة

خبراء واستخلص رؤية ومقترحات سلمتها قيادة التجمع لرئيسة مجلس النواب السابقة فوزية زينل وكذلك لمعالي وزير المالية مع رؤية أخرى للتجمع حول الضريبة المضافة مما يؤكد ان ملف التقاعد كان ولايزال من أولى أولويات التجمع . وقال إن ما دفعنا لإقامة هذه الندوة الآن هو تقرير صندوق التقاعد لعام ٢٣ وارتفاع العجز بنسبة ٢٢ % وهي نسبة عجز كبيرة مما دفع الصندوق لبيع بعض الأصول في حدود ٩١٠ مليون دينار حتى يستطيع دفع الاستحقاقات وطالب الحويحي الحكومة بالتدخل وضخ مبالغ لانقاذ صندوق التقاعد وانقاذ ٩١ الف متقاعد مايعادل ٤٠٠ الف مواطن بحريني مستدركاً أهمية وفاء الحكومة باشتراكاتها قبل ذلك .

وقدم عضو المكتب السياسي المهندس عبد الله الحويحي عدداً من التوصيات أبرزها تقديم تقرير سنوي لمجلس النواب لمراجعة صندوق التقاعد بشكل منتظم ومعرفة اين تصرف الاموال بجانب اعادة تشكيل مجلس الإدارة بحيث يكون تمثيل المتقاعدين حقيقياً وليس تمثيلاً شكلياً .

في ندوة التجمع حول الشروط الواجبة لاستحقاق الخدمات الإسكانية للمرأة

حضور بارز للجمعيات النسائية ومطالبة بالمزيد من التطور التشريعي والقانوني للاستحقاق الاسكاني للمرأة البحرينية

أقامت لجنة مدينة حمد بتجمع الوحدة الوطنية ندوة بعنوان الشروط الواجبة لاستحقاق الخدمات الإسكانية للمرأة بحضور نائب رئيس التجمع للشؤون السياسية دكتور علي الصوفي ونائب الرئيس للشؤون التنظيمية الأستاذة سماء الرئيس وعدد من أعضاء مجلس النواب مع حضور كبير لعدد من قيادات وأعضاء الجمعيات النسائية والإتحاد النسائي وذلك بالمركز الثقافي للتجمع بالرفاع .

وتحدث في الندوة سعادة النائب محمد الرفاعي والمحامية جنان أنور وأدارت الندوة عضو الهيئة المركزية الأستاذة جيهان الوخيان التي ابتدرت الحديث بالإشارة إلى التطور التشريعي الذي شهده الملف الإسكاني للمرأة البحرينية خلال الفترة الماضية حيث توالت القرارات والتعديلات المتعلقة بإعادة هيكلة معايير استحقاق المرأة البحرينية بمختلف فئاتها للطلبات الإسكانية والتي تصب في مصلحة المرأة وتعكس الحرص واهتمام القيادة وتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان وتعزيز حقوق المرأة وتحقيق العدالة و المساواة بينها وبين الرجل.

وأكدت جيهان أن أكثر الخطوات أهمية مؤخراً كانت هي موافقة مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على مقترحات تعديل الإجراءات التنظيمية للإسكان ومنها إلغاء شرط عدم انتفاع الزوجة بعقار عن طريق الإرث للاستفادة من الخدمات الإسكانية وسبق ذلك القرار المتعلق بالفئة الخامسة من تصنيف الإسكان والتي تشمل المرأة المطلقة أو المهجورة أو الأرملة وليس لديها أبناء أو العزباء يتيمة الأبوين .

وفي كلمته قدم النائب محمد الرفاعي إضاءات حول المادة الثالثة من القرار رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الإسكان والتعديلات التي جرت على بعض أحكام الفئة الخامسة من فئات الأسرة والتي تشمل المرأة المطلقة أو المهجورة أو الأرملة وليس لديها إبن أو أكثر أو العزباء يتيمة الأبوين، والتي تمنح خدمة السكن المؤقت وفق تقدير لجنة الإسكان .

وأشار الرفاعي الى ان الملف الاسكاني من الملفات التي تشهد تعاوناً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مشيداً بموافقة مجلس الوزراء على قرار إلغاء شرط عدم انتفاع الزوجة بعقار عن طريق الإرث للاستفادة والاكتفاء

الرفاعي : نشيد باستجابة الحكومة لمقترح إلغاء شرط عدم انتفاع الزوجة بعقار عن طريق الإرث ونسعى لمزيد من المعالجات لقضايا اسكان المرأة

سماء الرئيس : نناشد النواب بسن تشريع قانوني لضمان حماية الفئةالخامسة والمزيد من الإنصاف في استحقاق المرأة الإسكاني

بمراجعة الاشتراطات المتعلقة بالدخل الشهري أثناء منح المواطن شهادة الترشح وليس عند التخصيص، مؤكداً ان القرار يعكس حرص واهتمام الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لحلحلة الملف الإسكاني.

وتطرق الرفاعي لعدد من القضايا الخاصة بملف الاسكان و قال تقدمت بسؤالين لوزيرة الاسكان حول مشاكل الغاء الطلبات وكيف يمكن ان يخدم القانون المواطن وقال اليوم في البحرين هناك طلبات لها ٢٤ سنة لذلك كان يجب ان تقدم الحكومة مغريات للمعالجة مثل (أرض وقرض للاسكان) لتصفير قوائم الطلبات القديمة .

وقدمت الأستاذة المحامية جنان أنور في كلمتها تنويراً قانونياً حول حق المرأة المطلقة والتي ليس لها أولاد في الحصول على خدمة سكنية والفئات المستحقة لشقق التمليك وحق المرأة المطلقة الحاضنة لأبناء غير بحرينيين وغيرها .

وشهدت الندوة توصيات من المتداخلين الذين تطرقوا لبعض الحالات التي تستدعي المزيد من المعالجات التشريعية والقانونية واثار الحضور عدة قضايا من بينها حق المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي في الإسكان وكذلك حصول الأبناء على الجنسية أيضاً والاستفادة من السكن المؤقت .

وقدمت الاستاذة سماء الرئيس نائب رئيس التجمع للشؤون التنظيمية مداخلة طالبت فيها بسن تشريعات قانونية تضمن حماية الفئة الخامسة مشددة على ضرورة معالجة الفراغ التشريعي الذي يحقق المزيد من الإنصاف والمساواة للمرأة البحرينية في الاستحقاق الإسكاني .

وشكر الأستاذ علي حمود الفرج رئيس لجنة مدينة حمد في كلمته الحضور من مختلف الجهات على مشاركتهم القيمة وتفاعلهم الكبير مع قضية استحقاقت اسكان المرأة البحرينية مشيداً بتبني تجمع الوحدة الوطنية للقضايا التي تشغل اهتمام المواطنين .

متداخلون يتحدثون عن حق المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي في الإسكان وحصول الأبناء على الجنسية أيضاً والاستفادة من السكن المؤقت .

الرفاعي: بحرينيون يبحثون

عن شواغر في الحراسات

قال رئيس لجنة التحقيق النيابية في عقود التوظيف وتوريد القوى العاملة محمد الرفاعي، إنه لوحظ وجود العديد من العقود بوظيفة استشاري تقنية المعلومات، ووظائف الموارد البشرية، والوظائف الأمنية. وأكد أن وظيفة الحراسات يتعامل معها البعض على أنها وظيفة لا قيمة لها، مؤكدا وجود العديد من الشباب البحريني يريد أن يعمل في هذه الوظيفة، كما أن الوظيفة تنطوي عليها أمور عديدة، ففي وزارة التربية مثلا حارس الأمن هو من ينظم سير حركة المرور وغيرها من الأمور ذات الأهمية الكبرى التي لا يمكن للأجنبي أن يقوم بها بسبب عراقيل اللغة. وانتقد الرفاعي عدم حضور بعض الجهات التي تخص العمال اجتماعات اللجنة، خصوصا أن صلب عمل اللجنة من أجل العمال البحرينيين.

الرفاعي: الحفاظ على حقوق المتقاعدين وعدم المساس بها

أكد النائب محمد الرفاعي، أهمية الحفاظ على حقوق المتقاعدين واستدامة الصناديق التقاعدية وعدم المساس بها من خلال أي إجراءات خارج الأطر القانونية التي تنظمها، ومحاسبة كل من يتعدى على المال العام وحقوق المواطنين والمتقاعدين عبر العلميات المشبوهة ومحاولات التزوير، حتى تذهب مبالغ التقاعد إلى مستحقيها. وشدّد، على أهمية الإجراءات الرقابية التي تمت لمنع التلاعب والتزوير ومخالفات شروط الاستفادة من المعاشات التقاعدية من خلال التأكد من سلامة صرف المعاشات التقاعدية، وعدم صرف أي معاش تقاعدي إلا في الإطار القانوني واستيفاء الاشتراطات القانونية الخاصة بذلك.وعبر الرفاعي، عن ارتياحه للتعاون والتنسيق المتميز بين السلطتين فيما يخص التطورات الخاصة ببرنامج المنزل المنتج - خطوة وحرص الفريق الحكومي على إطلاع السلطة التشريعية على آخر مستجدات منتسبي البرنامج ونتائج دراسة الحالات وتوضيح ما تم اتخاذه من إجراءات منصفة تتوافق مع القانون والعدالة.ونوّه، بالجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والتشريعية في دراسة حالات جميع منتسبي «خطوة»، والاطلاع على كافة المستندات والوثائق، للتأكد من استيفائها الإجراءات القانونية، والشروط التنظيمية.

قراطة: العمالة السائبة يهددون اقتصاد البحرين

حذر النائب أحمد قراطة من تفاقم ظاهرة العمالة السائبة، مشيرًا إلى وجود أكثر من 57 ألف حالة حتى نهاية 2023. واشارة الى هيئة تنظيم سوق العمل بالمساهمة غير المباشرة في انتشارها، موضحًا أن تحويل 85 ألف تأشيرة سياحية إلى إقامات يعكس الفوضى في السوق.

وطالب قراطة الحكومة بإجراءات عاجلة لحل الأزمة التي وصفها بالخطر الداهم على الاقتصاد والمجتمع البحريني

قراطة: البحريني لا يزال آخر خيار والحلول غائبة

النائب أحمد قراطة في مداخلته: «لقد ناقشنا موضوع البطالة مرارًا، وجميعنا نعلم أن الحلول غائبة، رغم الجهود التي بذلناها. البحريني يجب أن يكون الخيار الأول في سوق العمل، ولكن الحكومة لا تقدم رؤية واضحة. هناك أرقام وهمية ولا توجد تنسيقات بين الجهات المعنية، ما يضع الخريجين في مأزق البطالة مشكلة مزمنة، والأرقام التي تعلن لا تتطابق مع الواقع، وما نحتاجه هو خطة حكومية حقيقية لتوظيف البحرينيين، بدلا من تركهم بدون حلول

قراطة: دعم نيابي لتحسين المعيشة والبطالة والقطاع الخاص

كد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب أحمد قراطة، أن الاجتماع يعكس التعاون الفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يحقق أهداف المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

وأعرب قراطة عن اعتزازه بالنتائج الإيجابية والنوعية التي تم استعراضها خلال الاجتماع، والتي بينت تنفيذ الحكومة 68% من برنامجها بحلول نهاية السنة الثانية من عمر الفصل التشريعي الجاري متجاوزة هدف السنتين الماضيتين بواقع 18%، وأن نسبة التنفيذ المتحققة تعد مؤشرا واضحا على كفاءة الأداء ودقة قياس المخرجات ومتابعة التنفيذ.

وأشار إلى الدعم النيابي لتحسين المعيشة ومعالجة البطالة وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المنشودة من العمل الوطني وبرنامج الحكومة، بما يتضمنه من أهداف ومحاور وبرامج ومبادرات.

نواب وكتاب ومثقفون يناقشون تقاطعات وتوافقات الموقف العربي تجاهقرارت قمة البحرين

المشاركون في الحلقة : لابد من توظيف زخم القضية الفلسطينية وتشكيل حالـة جديدة من الحراك والالتفـاف العالمي حول قضية العرب الأولى

أقام تجمع الوحدة الوطنية حلقة نقاشية بعنوان قراءة في مخرجات قمة البحرين بحضور رئيس الهيئة المركزية الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود و عضو المكتب السياسي المهندس عبد الله الحويحي وعدد من أعضاء مجلس النواب والكتاب والمثقفين .

وناقشت الحلقة التي أدارها الدكتور سمير عقلان عضو الهيئة المركزية للتجمع مخرجات قمة البحرين واتجاهات الرأي العام البحريني و العربي من قرارات القمة التي حاولت مواكبة الواقع العربي وموقف الشعوب من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي استحوذت على النصيب الأكبر من الإهتمام .

وأشاد المشاركون في الحلقة بمضامين كلمة جلالة الملك التي عبرت عن آمال كبيرة ورؤية تمناها لوحدة الصف العربي والشعب الفلسطيني فضلاً عن المبادرات التي قدمتها البحرين في القمة وفي مقدمتها الدعوة الى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية حيث نوه المشاركون في الحلقة بضرورة تفعيل دور مجلس النواب لتحقيق المبادرة البحرينية .

أكد الحضور على وجود تباين في موقف الرأي العام البحريني والعربي تجاه تقييم قرارات قمة البحرين مابين من يراها ناجحة واستطاعت ان تنجز الكثير والرأي الاخر الذي يراها أقل من مستوى الأحداث الجارية في فلسطين وأنها أعادت تكرار بيانات الاستنكار والإدانة التي ظلت تخرج بها القمم العربية السابقة .ووصفت الحلقة السابع من اكتوبر بأنه زلزال سياسي عالمي سيأتي وراءه تسونامي سياسي في كل الأرجاء .

واشترط المشاركون في الحلقة توفر الإرادة السياسية والإقتصادية للدول العربية مع آليات فعالة للمتابعة حتى نحصل على النتائج التي تتطلع اليها الشعوب العربية .

وتوافق المشاركون في الرأي على أهمية الاستفادة من الزخم الذي اكتسبته القضية الفلسطينية على مستوى العالم حالياً وتوظيف هذا الزخم لكسب التأييد العالمي وتشكيل حالة جديدة من الحراك حول القضية الفلسطينية .

كما ناقش المشاركون التحديات التي تواجه العمل الجماعي للدول العربية وابرزها جمود وتراجع قيم التكامل العربي وضعف التنمية الاقتصادية للدول العربية حتى تتمكن من تغيير واقعها والارتقاء بمواقفها بقوة وثقة حيث أن الدول العربية تعيش حالة تكتيف مع ضعف في حركة الشعوب العربية .

وأشار المشاركون الى أهمية توحيد وتقوية الصف الفلسطيني الداخلي وازالة الخلافات في البيت الفلسطيني والتي هي إحدى أهم أسباب إضعاف القضية مطالبين في الوقت نفسه بتعزيز الاستقرار السياسي الداخلي للدول العربية مع معالجة الخلافات البينية ما بين الدول العربية حيث أن حالة التفرقة والاختلاف العربي هي أحد أسباب قيام الكيان الصهيوني وحفاظه على وجوده .

رسالة من تجمع الوحدة الوطنية الى قادة قمة البحرين

يعبر تجمع الوحدة الوطنية عن ترحيبه بقادة وزعماء الدول العربية المشاركين في القمة العربية الثالثة والثلاثين في مملكة البحرين مملكة العروبة وأرض حضارة دلمون وتايلوس وأوال، وطن المحبة والخير والسلام .

ويتطلع تجمع الوحدة الوطنية من قادة القمة التي تنعقد لأول مرة في مملكة البحرين في ظل تصاعد التحديات والأزمات التي تواجه العالم العربي أن تكون مخرجات قمة البحرين معبرةً عن إرادة الشعوب العربية جمعاء في تحقيق آمالها وتطلعاتها لحلحلة قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

والتي نؤكد هنا على موقف شعب البحرين التأريخي الثابت والراسخ في دعم لحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ظل ما يواجهه الشعب الفلسطيني الصامد من عدوان صهيوني غاشم ومجازر مروعة وانتهاكات إنسانية غير مسبوقة ومخطط تهجير للفلسطينيين وتعزيز للاستيطان الصهيوني فان المطلوب من قادة قمة البحرين العربية اتخاذ خطوات عملية رادعة وحاسمة لحماية الشعب الفلسطيني ووقف جريمة الحرب في غزة ومايتعرض له الفلسطينيون من انتهاكات إنسانية وافشال مخطط تصفية القضية الفلسطينية الذي يجري تنفيذه حالياً وبوضوح تام أمام أنظار العالم والعودة لتفعيل قرارات الجامعة العربية بالمقاطعة الصارمة والشاملة من جميع الدول العربية للكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً والتي كانت قد تسببت على مدى عقود في إلحاق خسائر كبيرة باقتصاد هذا الكيان المجرم.

كما نتطلع من قادة قمة البحرين العمل على تعزيز التضامن العربي وتذويب الخلافات البينية بين الدول العربية وتأكيد التعاون ووحدة الصف للإرتقاء بالموقف العربي الموحد وموقف الجامعة العربية ليكون أعلى من مجرد تدبيج بيانات الشجب والإدانة والإستنكار وعلى قدر التحديات التي تواجه الأمة العربية والمخططات الإقليمية والدولية لتقسيم وتفتيت الدول العربية وإشعال الصراعات الدامية فيها مثلما يحدث في ليبيا والسودان وسوريا واليمن والصومال وغيرها من أزمات الدول العربية الجريحة .

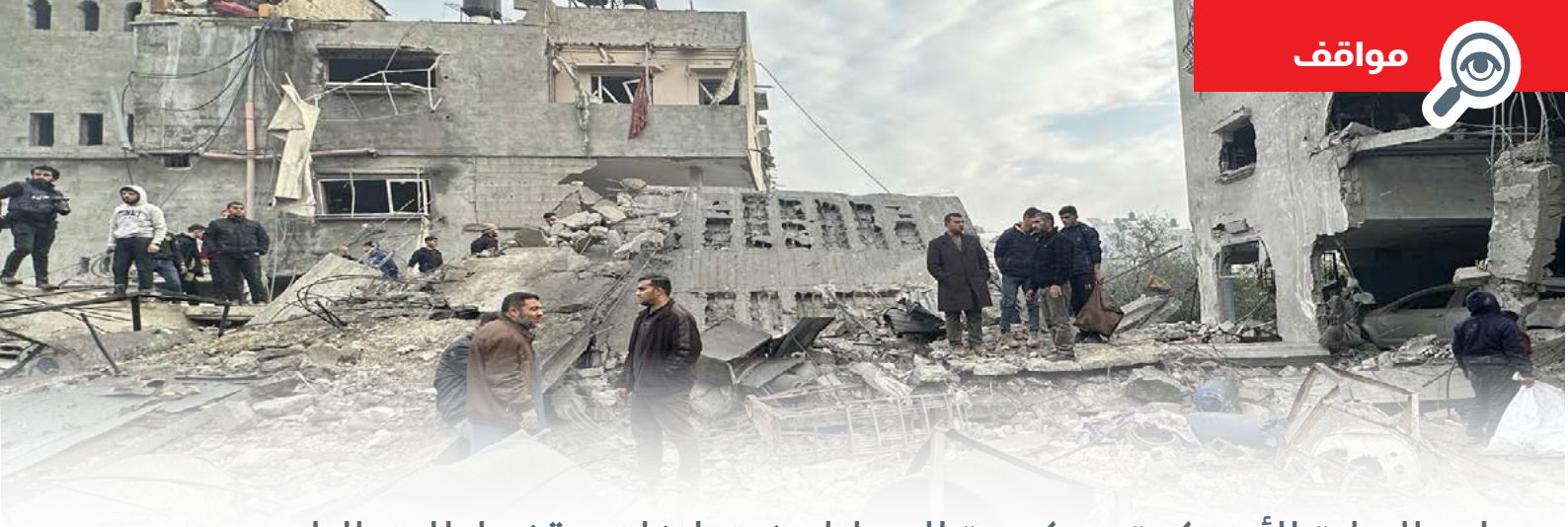

حملت الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال خرق اتفاق وقف إطلاق النار

المبـادرة الوطنيـة لمناهضة التطبيع مع العـدو الصهيوني تدين المجزرة في قطاع غزة وتطالب الحكومة بإلغاء التطبيع

تُدين المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني بأشد العبارات تجدد العدوان الصهيوني الوحشي على قطاع غزة، الذي أسفر عن استشهاد أكثر من 500 مدني فلسطيني، غالبيتهم من الأطفال والنساء، بالإضافة إلى إصابة العشرات بجروح خطيرة.

إن هذا العدوان يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والإنساني، ويُظهر استمرار سياسة القتل الممنهج ضد المدنيين الأبرياء.

إن استهداف المدنيين في غزة، وتدمير البنية التحتية، هو جريمة حرب لا يمكن السكوت عنها. هذه الجرائم تُظهر بوضوح استمرار سياسة الإبادة الجماعية التي ينتهجها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني.

وتحمّل المبادرة الوطنية الإدارة الأمريكية ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو وحكومته المتطرفة المسؤولية الكاملة عن خرق اتفاق وقف إطلاق النار، وعن تعريض حياة المدنيين العُزّل للخطر.

وفي ظل تصاعد آلة الإبادة الجماعية والإجرام الصهيوني تؤكد المبادرة الوطنية على المطالب التالية:

1. تطالب المبادرة الوطنية البحرينية حكومة مملكة البحرين باتخاذ قرار تاريخي بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني، كخطوة ضرورية لوقف دعم هذا الكيان الذي يستمر في ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني.

2. تدعو المبادرة الوطنية إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية لدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، والضغط على المجتمع الدولي لفرض عقوبات على الكيان الصهيوني لانتهاكه القوانين الدولية.

3. تدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لقطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والدواء والمستلزمات الطبية، لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني. كما تطالب المبادرة كافة الدول العربية وفي مقدمتها جمهورية مصر إلى كسر الحصار الصهيوني على غزة و تقديم وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للقطاع لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني

4. تطالب المبادرة الوطنية المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالتحرك العاجل لوقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة و أن تتحمل الدول الكبرى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية في حماية المدنيين وإنهاء هذا العنف الممنهج والإبادة الشاملة.

5. تدعو المبادرة الوطنية الشعب البحريني الكريم إلى التضامن الفعّال مع إخواننا في غزة، من خلال المشاركة في الفعاليات والمسيرات السلمية، والمساعدات الإنسانية.

وأخيراً تؤكد المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، وتجدد تضامنها الكامل مع نضاله العادل من أجل الحرية والكرامة.

مقترحات تجمع الوحدة الوطنية حول رؤية البحرين 2050

بناء على توجيهات الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه بإشراك مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية مع السلطة التشريعية والقطاع الخاص، في إعداد وصياغة رؤية البحرين الاقتصادية 2050، والذي يعكس اهتمام القيادة وحرصها على مشاركة المجتمع المدني ومؤسساته الأهلية في صنع مستقبل البحرين. والتزاما من تجمع الوحدة الوطنية بمسؤلياته الوطنية وحرصه على تنفيذ التوجيهات السامية، فقد عقد ورشة عمل بعنوان (رؤية البحرين 2050) شارك فيها نخبة من المختصين في بعض القطاعات الجوهرية بهدف حصر أهم المرئيات التي من شأنها المساهمة في صياغة الرؤية والغايات الاستراتيجية والمبادرات ذات الأولوية.

وتجدر الإشادة بما قامت به الحكومة الموقرة في السنوات الماضية من خلال المبادرات الاستراتيجية والتدابير والاصلاحات الاقتصادية لتنويع اقتصاد البحرين، وتعزيز بنيتها التحتية....، حيث أقرّت رؤية استراتيجية وطنية شاملة (رؤية 2030) والتي أكدت فيها على قيم (التنمية – العدالة – الاستدامة) لدفع عجلة النمو والوصول إلى الأهداف المنشودة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي.

وعليه فإننا نتفق مع الحكومة في أن الانتقال من رؤية 2030 الى رؤية 2050 هو وصل الحاضر بالمستقبل، إلا أن هذا الانتقال قد يتأثر بعدد من القضايا والمتغيرات مما يتطلب تقييم تجربة 2030 تقييما علميا يمكننا من استخلاص مكامن القوة والتحديات التي يجب تجاوزها في خطة 2050 والبناء على هذا التقييم، وكذلك تحديد الركائز الأساسية لخط سير العمل بالنسبة للسنوات الست القادمة (2024 - 2030) لتكون أساسا لرؤية 2050. كما أننا نتفق مع الحكومة في تطبيق الأسلوب التشاركي (مشاركة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني والخبرات الوطنية) واعتماد مرجعيات شاملة في تطوير مضامين الرؤية أو كمنطلقات لصياغة رؤية 2050.

ختاما، مقترحنا هذا هو من ضمن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في إعداد وصياغة رؤية البحرين 2050 ولتأكيد حرص تجمع الوحدة الوطنية على التفاعل الإيجابي المستمر مع خطط وبرامج الحكومة الموقرة، في الوقت الذي نتطلع فيه أن تعبر رؤية البحرين 2050 عن طموحات وتطلعات المجتمع البحريني لمستقبل زاهر في إطار المسيرة التنموية الشاملة، وفيما يلي أهم المرئيات:

أولاً: المبادئ والقيم

- **الإستدامة - القدرة التنافسية - العدالة – الشفافية - التحول الرقمي - تنمية رأس المال - التنويع الاقتصادي.**

ثانياً: التحديات والحلول

أ- المحور السياسي

التحديات

- المنافسة الاقليمية والدولية.
- الصراعات الاقليمية وانعكاسها على الامن الداخلي والامن الاقليمي.
- تراجع دور السلطة التشريعية في الرقابة والتشريع.

الحلول

- تناغم الرؤى والخطط الوطنية مع رؤى وخطط دول مجلس التعاون الخليجي.
- ترشيح نصف أعضاء مجلس الشورى من قبل منظمات المجتمع المدني.
- مشاركة الجمعيات السياسية في السلطة التشريعية.

ب. المحور الاقتصادي

التحديات

- ارتفاع الدين العام الى اكثر من 130 %من الناتج المحلي.
- التنوع الاقتصادي.
- تدني مستوى دخل المواطن البحريني.
- مشكلة البطالة.

الحلول

- وضع الخطط لتمهين العمالة.
- ربط رسوم العمل بمستويات الأجور.
- توطين بعض الوظائف.
- رفع الحد الأدنى للمعيشة.
- تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.
- تنمية المواهب المحلية وتطوير مهارات القوى العاملة.
- وضع خطة لمعالجة مشكلة الصناديق التقاعدية والدين العام.
- الاستثمار الافضل للصناديق السيادية
- وضع استراتيجية وطنية لتطبيق الذكاء الاصطناعي

ج. المحور الاجتماعي

التحديات

- الحفاظ على الهوية الوطنية.
- تراجع دور المجتمع المدني للمساهمة في التنمية المستدامة.
- تراجع التعليم.

الحلول

- وضع خطة خمسية للحفاظ على الهوية الوطنية.
- تطوير دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية المستدامة كشريك اساسي للدولة.
- وضع استراتيجيات لتحقيق التطوير في العملية التعليمية لتواكب التطورات الهائلة في هذا المجال.
- تطوير التعليم الاساسي.
- مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل.
- تشجيع المواطنين على العمل في المهن والخدمات الفنية.
- تعديل السياسة السكانية للحد من ارتفاع تعداد الأجانب.

ثالثاً: آلية وحوكمة الرؤية

تقييم التحديات الناتجة عن رؤية 2030 وتحليل أسبابها.

مشاركة ممثلين لكتلة وطنية تمثل الحكومة والبرلمان والخبراء والأكاديميين والمجتمع المدني لوضع رؤية 2050 تستشرف طموحات المجتمع مع الحفاظ على الهوية الوطنية مع إمكانية الاستعانة ببيوت الخبرة.

الاستفادة من نجاحات رؤية 2030 لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة.

تحديد الفكر الاقتصادي لرؤية 2050 لتوضيح قناعات ونهج الحكومة من بين المدارس الاقتصادية المختلفة (نيو ليبرالية – رأسماليه.. الخ) .

تطبيق نهج شمولي للقياس والتقييم لربط المخرجات بالنتائج المستهدفة وتأثيرها على تحقيق أهداف الخطة.

اخضاع الخطة لعملية تقييم شاملة بواسطة كتلة وطنية تتابع منجزاتها وتقدم تقريرا سنويا للحكومة والبرلمان حول مدى تنفيذ الرؤية والعقبات التي تواجهها واقتراحات الحلول.

حوكمة البيانات وبناء البنية التحتية الرقمية.

التأكيد على احتفاظ الدولة بدورها في تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين.

الشفافية والمحافظة على المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

أمة عربية لم تحسم أمرها بعد.. كيف تتقدم؟

د. محمد عيسى الكويتي | drmekuwaiti@gmail.com

يعيش الوطن العربي أزمات متعددة منذ انهيار الدولة العثمانية ومحاولات إيجاد هوية مستقلة له. تكالبت عليه الأمم (ليس لقلة، ولكنه الهوان). عاش بين الحقبتين (نهاية الدولة العباسية ونهاية الدولة العثمانية) قرونا من التخلف تحت حكم العثمانيين وسطوة النزاعات المحلية والجهل والتخلف. لم يتمكن منذ ذلك الوقت من حسم أمره في أي من القضايا التي واجهته، والان ظهر الهوان والتفكك وعدم القدرة على الحسم في حرب الابادة على غزة، دون ان يتمكن من اتخاذ موقف يحمي نفسه.

استبشرت الأمة خيرا في نهاية القرن التاسع عشر بنهضة فكرية على يد عمالقة الفكر أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده والأفغاني والكواكبي لكنها انتهت بالتوسع في طرح قضايا الإصلاح السياسي والنهضة الشاملة من دون حسم. وبعدها جاءت مرحلة ثانية من الصحوة أسهم فيها مفكرون أمثال طه حسين وغيره انتهت بتكفيرهم لتعرضهم لنقد التراث الجاهلي ومرحلة التدوين الإسلامي في العصر الأموي والعباسي، وتعرض علي عبد الرازق للإقصاء والقمع والمنع. تصدى بعضهم، في الخمسينيات، للاستعمار ليعود إلى حالات أسوأ من الاستعمار غير المباشر أو استعمار محلي من قبل قيادات ديكتاتورية متسلطة ومتجبرة استحلت الأمة واستباحت ثرواتها وأمنها واستقرارها.

منذ ذلك التاريخ لم يتمكن الوطن العربي من حسم أمره في ماذا يريد في معظم القضايا التي واجهته منذ مرحلة الاستقلال وبرزت على أنها أدوات ومفاهيم التقدم والتنمية؟ هل يريد الديمقراطية التي يتحدث عنها على جميع المستويات ومنذ الخمسينيات إلى اليوم؟ جميع الأنظمة تتغني بالديمقراطية وما تحققه للمجتمعات من تقدم، لكنهم يرون ان الديمقراطية المطبقة في الغرب لا تناسب دولنا العربية. والبعض حرَّمها على أسس دينية وآخر يرى الحاجة لتكييفها بما يتناسب وقيمنا وتقاليدنا العربية الأصيلة والتعاليم الإسلامية الحنيفة. لكن إلى الآن لم تحسم امرها فيما هي هذه الديمقراطية التي تناسبنا نحن العرب، وكيف تختلف عما هو مطبق في العالم؟ رفضناها من دون أن نقدم البديل، لم نتفق على كيف تكون الانتخابات النزيهة وكيف تدار ومن يديرها وكيف تحسب النتائج ولا نعرف أي القوى التي تؤثر فيها، هل هي الناخب أم الدولة؟

لم نحسم امرنا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ولا بالعدالة ولا بالمساواة ولا الحرية، هذه القيم التي تقوم عليها الديمقراطية سواء كان ذلك في الغرب أم في الدين الإسلامي. فهذه قيم إنسانية مستقلة عن الزمن وعن المكان. لكننا نصر على ان الإنسان العربي مختلف عن الإنسان في العالم اجمع. مازلنا نجادل في كيفية تعامل الدولة مع الإنسان ونصنف الناس وفق أصولها وفصولها وعقائدها وميولها السياسية ومدى التزامها بما يتفق عليه الأغلبية وتكريس

ثقافة القطيع، وعلى هذه الأسس تتقرر ما هي حقوقه وكيف يحصل عليها. هل بسلطة القانون أم بتفضل من السلطات.

لم نحسم امرنا حول ما هو الفساد وما هو تأثيره على الأمة وعلى قدرتها على التنمية والتخلص من قبضة التخلف والفقر. لن يحدث ذلك ما دمنا إلى الآن لم نتفق على ما هو المال العام، فكل يعرفه وفق ما يناسبه ليخرجه من دائرة تهم الفساد. تارة يكون المال العام هو جميع موارد البلاد الطبيعية والمالية وتارة تصبح فقط الميزانيات العامة. تارة نعتبر الرشاوى هي الفساد وتارة تصبح كسب ولاءات وأصوات في الانتخابات، ولا نرى ضررا في المحسوبية والزبونية التي عالجتها وجرمتها وتخطتها الامم والاديان والثقافات منذ قرون.

لم نحسم امرنا حول التخلف والفقر والجهل وعدم المساواة وما هو دور المجتمع ودور الدولة في معالجة هذه الآفات الاجتماعية التي تنخر جسد المجتمعات العربية، ولم نتوصل إلى الآن إلى كيفية التعامل معها ولم نحدد على من تقع مسؤولية الخروج من حالة التخلف والجهل. نتائجنا كأمة عربية في معايير التعليم والإنتاج العلمي لا تتناسب وحجم الموارد البشرية والمادية المتاحة ولا تتناسب مع حاجتنا للكرامة والتقدير العالمي. لم نحسم أمرنا في معنى التقدم والتنمية، فكل دولة من دولنا العربية تتباهى بما حققته من تقدم وتنمية وفي نفس الوقت ترزح هذه الدول تحت وطأة العجوزات في ميزانها التجاري وحساباتها الجارية مع الدول، عملاتها تكافح كي تحافظ على مستوى صرفها. يتكيف معنى التقدم والازدهار في دولنا بحسب الموقف وبحسب الظروف التي يتحدث فيها هذا المسؤول أو ذاك.

التعليم أصبح لدينا أداة لتكبيل المجتمع وفق متطلبات النظم السياسية وليس وفق متطلبات التنمية. ولم نتفق على كيف نقيم نتائج هذا التعليم، ونصر على جودته في ظل طوابير العاطلين في العالم العربي.

تحدثنا كثيرا عن الأمة العربية والوحدة العربية وعن العمل المشترك العربي وعن التضامن العربي وعن التكامل العربي منذ عقود من الزمن من دون ان نخطو خطوة نحو الاتفاق على ماذا تعني لنا وكيف سنصل إلى الحد الأدنى من التعاون واستغلال الموارد الكثيرة والمهمة التي يتمتع بها الوطن العربي ولم نستغل السوق الكبيرة التي تمثلها الدول العربية في دعم جهود التنمية. لم نحسم امرنا في الحرية الاقتصادية، هل هي مطلوبة أم مرفوضة، نطلبها ونرفض التقيد بها في التنافسية وفي تحديد التعيينات. ولم نقرر بعد ماذا نريد من المواطن وما هي الصفات التي نريدها وما هو منهج التعليم الذي يمكن ان ينمي هذه الصفات ويجعله إنسانا يمتلك فكرا نقديا يساهم في تقدم وازدهار بلاده ورفعة أمته.

هذا لا يعني أننا لم نتعامل مع هذه القضايا، فتاريخنا الفكري غني بالنظريات في مختلف المجالات، التي تتحدث في كثير من القضايا وتقدم العديد من التحاليل لكنها في نهاية المطاف تبقى دون تجميع. وكثير من هذه الرؤى والتحاليل والنظريات لم يحصل لها بلورة للخروج ببرامج عملية تحظى بتبنٍ من قبل الأنظمة أو المجتمعات أو القوى السياسية.

فهل المطلوب الآن هو جهد فكري يناقش الأمور أم قرارات سياسية تشرك المجتمعات في حوار يختصر الطريق على الأمة ويجنبها الصراعات والعنف ومزيدا من التخلف والفقر والجهل. المشكلة ان مثل هذه الحوارات تحتاج إلى حرية تعبير وتقبل الاختلاف والتعددية والتنوع، فهل من سبيل؟

الديمقراطية ليست «كسوة» من ولي الأمر!

عبدالحكيم الصبحي

الكسوة هي لباس يكسى به البدن ، ويجوز ان تكون واجبة من الأب أو من يقوم مقامه ، ويجوز ان تكون صدقة من غني إلى فقير ، أو كفارة عن ذنب ... الخ

حقيقة ما أره من حق في ممارسة الديمقراطية هو الأصل الذي ان خُلِفَ احتاج الانسان ان يخصف عليه من ورق ليواري سوءته ! ويحق عليه الحق ان يطرد من الجنة إلى الدنيا الدنية ، ومن الخلود إلى الفناء ، هذه المقدمة ضرورية لمن آمن ان للحاكم الحق ان يلبس الشعب أو يخلع عنهم الديمقراطية ، وإن كانت مجرد منحة في ممارسة صورية ، ديكور يكمل به صورته كحاكم متحضر وعادل قبل ان تكون منحة لها قيمة ووزن !

لا يختلف اثنان على ان الممارسة الديمقراطية ، لا تكون إلا من خلال التعددية الحزبية ، ولا تكتمل الا من خلال تداول السلطة ، وآخر من يحق له تقييم الديمقراطية من حيث الملائمة أو عدمها ، هي الانظمة العربية الحاكمة ، لأنها ببساطة لم تطبقها ، وآخر من يحق له الفرح بمنع الحكام لها وحل مجالس تمثيل الشعب ، هو الشعب العربي الذي لم يمارسها حقيقة في يوماً ما ، ولكن شبه له ذلك !

فإذا تعثر بلدٍ ما في تجربته الديمقراطية ، واحتاج الى خطوة تصحيحية أو مراجعة ، فعطل المجلس الذي يمثل الشعب في المشاركة لإدارة الشأن العام ، ومهما تكون نواياه ، تصحيحية أو تراجعية ، انبرى المطبلين والعابثين « المخلصين لولاة الأمر والحريصين على فتات موائد ولي الأمر » فرحاً ودعوة لحل كل المجالس المنتخبة في الدول العربية ، بحجة عدم ملائمتها للبيئة العربية الفذة التى انقطع نظيرها بين الأمم ! فالديمقراطية تمارس في كل الدول المتحضرة ، وتخفق في الدول العربية ، والحقيقة أن المجتمع العربي في اقطاره المتعددة هو العاجز ، من أن ينُشأ احزاب مخلصة تتمتع بالكفاءة والمقدرة ، كما لا يتمتع هو من القدرة على المحاسبة ، فيلجأ لتغطية هذا العجز بالدعوة إلى حل المجلس الذي يمثله ، ويصرخ بعدم ملائمة الديمقراطية والأحزاب لبيئته « المتخلفة » في الوقت الذي تنطلق الدول المتحضرة نحو عالم مختلف من الرفاهية في الحياة والمعيشة ونسبية تحقيق الحرية والعدالة في صالح شعوبها ، بدل من استئثار الحاكم المطلق بالسلطة والثروة !

ليس للديمقراطية نموذج محدد من الممارسة ، ولكن لها نتيجة محددة من ممارستها ، وهي الشراكة الكاملة في ادارة الشأن العام ، وفي السلطة والتمتع بالثروة كحق اصيل وليس منحة من أحد ، لم يخلق الله الأرض لينعم بها خاصة من البشر ، ويستعبدون العامة من البشر ، هذا ليس شرع الله في خلقه ، وإنما هو وساوس شيطان اقسم على الغواية ، وأقسم له ربه بملء جهنم منه وممن تبعه من الجن والانس ، قد لا يصلح نموذج ممارسة الديمقراطية في بلدٍ ما لبلد آخر بصورة النسخ واللصق « كوبي بست » ولكنه ليس حجة للمطالبة بعدم ممارسة الديمقراطية من الحكام والمحكومين العاجزين ! والتوطين ضرورة لنموذج من الممارسة الديمقراطية يتواءم مع البيئة ، من عادات وتقاليد وتراث ديني واجتماعي ، والمهم ان يمثل الرضاء بين الطرفين في عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم ، ويفضي إلى تحقيق الحرية والعدالة والمشاركة الحقيقية ، اليوم تقطع الأمم شوطاً من التقدم إلى الأمام في تقدمها ، ومهما تعثرت عدة مرات ، إلا انها تتقدم ، والدول العربية ليت انها تراوح في مكانها ، وإنما تتراجع يوماً بعد يوم ، لم تدرك بعد كل المتغيرات العالمية ، فبدل ان تتجاوز ماضيها العفن ، سوف يتجاوزها الزمن الذي لا يصلح حالها له .... ان لم تتغير ثقافة المنح والعطايا والمكرمات إلى ثقافة تأدية الحقوق ومنعها جريمة يحاسب عليها من يمنعها ، لن تستقر الأوطان ولن ننعم بالأمن والأمان ، ولن نلتفت حقيقة للتنمية والتقدم ، فقبل التفكير في كنس الحكام المعاندين ، يجب التفكير في كنس أولئك المتخلفين من المحكومين الذين يصفقون خبالاً وهبل لمستبد ، ويلمون كل مطالب بحقه ، الديمقراطية ليست « كسوة » تمنح لكي تلبس وتمنع لكي تخلع ! الديمقراطية عباءة حق تستر ومن خلعها يوماً ما تعرى وانفضح !

دور الشركات التكنولوجية في الحرب على غزة

دكتور علي الصوفي

لعبت شركات التكنولوجيا الأمريكية دورًا مهما في دعم العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وذلك في المقام الأول من خلال توفير خدمات الذكاء الاصطناعي المتقدمة والحوسبة السحابية. وقد أثار هذا التعاون مخاوف أخلاقية، وخاصة العسكرية. فيما يتعلق بإمكانية زيادة الخسائر المدنية والعواقب الأوسع نطاقا لدمج الذكاء الاصطناعي التجاري في السياقات

مايكروسوفت وأوبن إيه آي: في أعقاب هجوم المقاومة الفلسطينية في طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، كثفت إسرائيل استخدامها لتقنيات الذكاء الاصطناعي لمعالجة كميات هائلة من البيانات الاستخباراتية لتحديد الهدف بسرعة. كانت منصة مايكروسوفت السحابية Azure ونماذج OpenAI مفيدة في هذا الجهد، مما مكن الجيش الإسرائيلي من تعزيز كفاءته التشغيلية. ومع ذلك، تزامن هذا الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي مع ارتفاع الخسائر المدنية، مما أثار مناقشات حول الاستخدام الأخلاقي لمثل هذه التقنيات في الحرب.

جوجل وأمازون - مشروع نيمبوس في أبريل 2021، حصلت جوجل وأمازون على عقد بقيمة 1.2 مليار دولار يُعرف باسم مشروع نيمبوس لتوفير خدمات الحوسبة السحابية للحكومة والجيش الإسرائيليين. يتضمن هذا المشروع قدرات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، مع إنشاء مواقع سحابية محلية لضمان بقاء البيانات داخل حدود إسرائيل بموجب إرشادات أمنية صارمة. وبينما تؤكد الشركات أن الخدمات مخصصة لتطبيقات غير عسكرية، تشير الوثائق والتقارير الداخلية إلى أن هذه التقنيات تم استخدامها لتعزيز العمليات العسكرية، بما في ذلك أنظمة المراقبة والاستهداف.

شهدت شركات مثل غوغل وأمازون ومايكروسوفت احتجاجات داخلية. على سبيل المثال، قاطعت المهندسة المغربية ابتهال أبو سعد فعالية لمايكروسوفت احتجاجًا على تورط الشركة في تزويد الجيش الإسرائيلي بتقنيات تستخدم في "الإبادة الجماعية". من جانب اخر ارتفعت دعوات للمساءلة من منظمات حقوقية طالبت بفرض رقابة صارمة على عقود الشركات التكنولوجية مع الجيوش، مؤكدة أن الخط الفاصل بين "الخدمات المدنية" و"التطبيقات العسكرية" غير واضح. فردود الفعل العنيفة من جانب الموظفين والجمهور أثار تورط شركات التكنولوجيا العملاقة في العمليات العسكرية معارضة داخلية وانتقادات عامة. في جوجل، حث ما يقرب من 200 موظف في DeepMind الشركة على إنهاء العقود العسكرية، معربين عن مخاوفهم بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في المراقبة والاستهداف داخل غزة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الاحتجاجات ضد مشروع Nimbus إلى فصل 28 موظفا شاركوا في اعتصامات، مما يسلط الضوء على التوتر بين قرارات الشركات وأخلاقيات الموظفين.

يؤكد التعاون المتزايد بين شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى والجيش الإسرائيلي على التقاطع المعقد بين التكنولوجيا والأخلاق والحرب الحديثة مع تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في العمليات العسكرية، تخضع مسؤوليات واعتبارات أخلاقية لمقدمي التكنولوجيا لتدقيق مكثف.

يتجلى دور شركات التكنولوجيا في الحرب على غزة في عدة جوانب حاسمة، تشمل تقديم البنية التحتية التكنولوجية، وتطوير أدوات عسكرية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وفرض رقابة على المحتوى، بل والمشاركة في الحملات الإعلامية المؤيدة لإسرائيل. فيما يلي تفصيل لأبرز هذه الأدوار:

1. توفير البنية التحتية السحابية والذكاء الاصطناعي

-مشروع نيمبوس: وقّعت إسرائيل عقدًا بقيمة 1.2 مليار دولار مع شركتي غوغل وأمازون لتقديم خدمات الحوسبة السحابية للحكومة والأجهزة الأمنية، بما في ذلك الجيش. يُستخدم هذا المشروع لتعزيز القدرات العسكرية، مثل تحليل البيانات الاستخباراتية وتحديد الأهداف في غزة.

-منـصـات الـذكـاء الاصـطـنـاعـي: اسـتـخـدم الجيش الإسرائيلي أدوات مثل Vertex من غوغل و Azure من مايكروسوفت لمعالجة البيانات العسكرية. على سبيل المثال، ساهم نظام «لافندر» في تحديد 37 ألف هدف خلال الأسابيع الأولى للحرب، مما أدى إلى مقتل نحو 15 ألف فلسطيني، بينهم مدنيون.

-التخزين السحابي: اعتمد الجيش على خدمات مثل AWS (أمـازون) لتخزين كميات هائلة من البيانات الاستخباراتية، بما في ذلك تسجيلات صوتية وصور أقمار صناعية، مما سهل تنفيذ الضربات الجوية .

2. تطوير تقنيات المراقبة والتجسس

-شركات المراقبة الإسرائيلية: مثل باراغون سوليوشنز (التي أسسها خريجو وحدة الاستخبارات 8200)، والتي طورت أدوات لاختراق التطبيقات المشفرة مثل واتساب وتليغرام. تُستخدم هذه التقنيات لمراقبة المدنيين الفلسطينيين وجمع المعلومات الاستخباراتية.

-نظام التعرف على الوجوه: استخدمت وحدة 8200 الإسرائيلية أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل السمات الجسدية وأنماط الحياة، مما زاد من عمليات الاعتقال التعسفية في الأراضي المحتلة.

3. الرقابة على المحتوى الفلسطيني

-منصات التواصل الاجتماعي: تعرضت شركات مثل ميتا (مالكة فيسبوك وإنستغرام) لانتقادات بسبب حذف المحتوى المؤيد لفلسطين أو تقييد وصوله. أفادت تقارير بأن الموظفين الذين حاولوا دعم القضية الفلسطينية واجهوا قمعًا داخليًا.

-التلاعب بالنتائج البحثية: استخدمت إسرائيل إعلانات مدفوعة على غوغل لتشويه سمعة وكالة الأونروا، حيث ظهرت إعلانات توجّه المستخدمين إلى مواقع حكومية إسرائيلية بدلًا من الصفحات الرسمية للوكالة.

4. الدعم اللوجستي للحملات العسكرية

-تحديد الأهداف العشوائي: اعتمد الجيش الإسرائيلي على أنظمة ذكاء اصطناعي مثل «هاسبورة» و «The Gospel» لتحليل البيانات وتحديد الأهداف بسرعة، حتى مع وجود هامش خطأ يصل إلى 10%، مما أدى إلى ضربات عشوائية أودت بحياة مدنيين.

-الأتمتة القاتلة: نقلت تقارير أن الضباط الإسرائيليين فوّضوا الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات الاغتيال دون تحقق كافٍ، مما حوّل العملية إلى «إعدام آلي» بناءً على معايير غامضة مثل «سمات مشتركة» مع نشطاء حماس.

الخلاصة

تساهم شركات التكنولوجيا الكبرى في الحرب على غزة عبر توفير أدوات تكنولوجية متطورة تعزز القدرات العسكرية الإسرائيلية، سواء عبر الذكاء الاصطناعي أو البنية التحتية السحابية. في المقابل، تواجه هذه الشركات انتقادات حادة لانتهاكها مبادئ الحياد والإسهام في انتهاكات حقوق الإنسان، مما يدفع نحو نقاش أوسع حول أخلاقيات التكنولوجيا في النزاعات المسلحة. وفي حين يعزز الذكاء الاصطناعي الكفاءة والدقة التشغيلية، فإنه يثير أيضًا مخاوف أخلاقية وقانونية وإنسانية بشأن مستقبل الحرب

حتمية استمرار التجربة الديمقراطية

ابراهيم العيسى

تتعالى الاصوات والنداءات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المجالس الشعبية، المطالبة بالغاء مجلسي النواب المنتخب من الشعب ومجلس الشورى المعين من جلالة الملك المعظم، وذهبوا ابعد من ذلك في المطالبة بالغاء حتى المجالس البلدية.

ربما تكون الدعوات نابعة من ردة فعل وامتعاض وخيبة امل بسبب مما يراه الكثيرون تراجع كبير في اداء ونتائج مجلس النواب ككيان والنواب الذين تم انتخابهم ووضع الثقة فيهم كأفراد، وتصويتهم في اكثر من مناسبة ضد رغبات وحاجة الناس فيما يخص امور معيشتهم وتقاعدهم، او فشلهم في حلحلة ملفات حساسة مثل البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين والاسكان وحل مشكلة الطلبات القديمة، وعجزهم في استخدام ادواتهم الدستورية في المحاسبة والاستجواب.

وهناك من يرى ان التجربة الديمقراطية ممثلة بالمجلس النيابي تسير في منحنى تنازلي من حيث الاداء والفعالية والتأثير وتحقيق النتائج، ويتم مقارنته بالدورات الاولى (2002 و 2006) ومدى فعالية المجلس وتاثيراته الايجابية وتحقيقة لنتائج ملموسة، واسقاط ذلك على ماتحقق من خيبات امل وانتكاسات في ملفات مصيرية تمس حياة ومعيشة الناس كفرض الضريبة المضافة بنسبة 5% ومن ثم زيادتها الى 10% ووقف زيادة المتقاعدين 3% اعتبارا من يناير 2023 وتمرير تعديلات قانون التقاعد، وتمرير ميزانيتي 2023 – 2024 و 2025 – 2026 دون مكاسب حقيقية للمواطن وتحسين للمعيشة.

ترى هل فترة العشرون عاما من عمر التجربة والممارسة الديمقراطية ممثلة بمجلس النواب ومجلس الشورى، كافية لتعطينا النتائج والمعطيات التي يمكن ان نبني عليها القرار الحاسم بنجاح التجربة او تعثرها؟ او الحاجة لوقفها او استمرارها؟

وهل يجب الاستمرار بنفس الاوضاع والالية المتبعة والمعتمدة حاليا للترشيح والانتخاب واعداد وتوزيع الدوائر الانتخابية وشروط الترشيح لعضوية المجلس النيابي؟ ام انه حان الوقت لاعادة النظر ودراسة التجربة وسد الفجوات ان وجدت والاستماع لملاحظات وانتقادات المختصين في الشأن الوطني والسياسي والاقتصادي لاثراء التجربة وتعزيزها بالاراء والافكار المفيدة، وخصوصا فيما يخص توزيع الدوائر وشروط الترشح لعضوية مجلس النواب من حيث المؤهل العلمي والخبرة العملية، وتفعيل الدور الرقابي والتشريعي للمجلس.

في البداية، يجب ان نتفق اولا انه لابد من استمرار التجربة الديمقراطية ضمن المرتكزات الاساسية للمشروع الاصلاحي لجلالة الملك المعظم، كونها مكسبا وطنيا وشعبيا يجب عدم التفريط به مهما كانت الحجج والاسباب، نحتاج اصلاح وتقويم للتجربة لتكون انضج وافضل ولكن ابدا لا نحتاج لوقفها وانهائها والعودة الى حالة الا ديمقراطية ولا مشاركة شعبية ولا مجالس منتخبة تمثل الشعب.

الانتقادات والملاحظات كثيرة فيما يخص اداء المجلس واعضاءه، بعضها منطقي وجوهري ويحتاج للدراسة واتخاذ اجراءات تصحيحية فيما يخصه، والبعض الاخر انفعالي اكثر من اللازم ونابع من حالة احباط وياس من اداء المجلس ونتائجة خلال الدورات السابقة، ويمكن من خلال المتابعة والقراءة البسيطة والمتأنية لردود الافعال عبر الصحافة المحلية ومنصات التواصل الاجتماعي بكافة قنواتها والمجالس الشعبية واللقاءات والندوات، يمكن تلخيص بعضا من هذه الانتقادات او الملاحظات في النقاط التالية:

• عدم وجود التكتلات والجمعيات التي يمكن ان توحد وتجمع الاعضاء تحت صوت وراي واحد، وطغيان صفة الاستقلالية في الاعضاء، جعل المجلس متشتت نوعا ما وفاقد للتوازن.

• اقرار المجلس وأعضاءه لتعديلات المتكررة في اللائحة الداخلية مما خفض جزء كبير من صلاحياتهم كنواب للشعب.

• عدم وفاء اغلب النواب بالبرنامج والوعود الانتخابية والتي بسببها تم انتخابهم، وعدم وجود الية لمحاسبة النائب وتقييم ادائه.

• التمرير والموافقة على مجموعة من القرارات والاجراءات التي تمس بشكل مباشر وكبير معيشة الناس، وبما يعارض رغبات الناس او الناخبين،ودون العودة اليهم ومناقشتهم وتوضيح الامور لهم.

• عدم تحقيق الفعالية المطلوبة والنتائج المرجوة من لجان التحقيق البرلمانية التي شكلها المجلس في اكثر من قضية (صناديق التقاعد / بحرنة الوظائف / طيران الخليج / وغيرهم الكثير).

قد تحتاج التجربة الديمقراطية لمزيد من الوقت للنضج وجني الثمار وتحقيق الاهداف، وفي المقابل نحتاج لاداء ونتائج تصاعدية تقود التجربة من نجاح الى اخر مع كل دورة انتخابية جديدة، لان المنطق السليم لاي تجربة في اي مجال، تبدأ صغيرة وتكبر وتنمو مع الايام والتجارب والممارسة، تتعلم من اخفاقاتها وتعثرها وتعيد بناء الثقة وتعزيز التجربة وتقويتها وصونها، تتدارس الانتقادات والملاحظات وتعمل جاهدة على تلافيها وحلها بما يحقق النتائج الافضل للاداء.

ومع اقتراب دورة جديدة وسباق انتخابي يبدا في 2026، بدات ملامحة مبكرا في اسماء جديدة تطرح ورغبات تستشف وتلميحات هنا وهناك من الراغبين في الترشح للسباق او استمرار وجودهم في المجلس كنواب حاليين، وبعضهم من نواب في دورات سابقة، يحدوهم جميعا الامل في صون المكتسبات الديمقراطية واعادة الثقة في التجربة الديمقراطية وكسب ثقة الناخبين من ابناء الوطن الذين يرون في التجربة والانتخابات التزاما وطنيا لابد من الوفاء به.

مجلس النواب
هل استطاع تمثيل المطالب الشعبية؟!

فوزية رشيد

في المسار الديموقراطي لأي بلد، فأن مجلس النواب والشورى كما عندنا هما المختبر الحقيقي لممارسة الديموقراطية، وإصدار التشريعات وتفعيل الرقابة والمحاسبة، لكي تتحقق من خلالها المصلحتين الوطنية والشعبية، وتتكامل الرؤى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لحل جذور الكثير من المشاكل العالقة والازمات المستديمة، وحلحلة العراقيل التي تعيق تنفيذ المشاريع الملحة، وقضايا وتطلعات المواطنين ، ولهذا فإن المجلس النيابي تحديدا بصفته (الرقابية والتشريعية) لابد ان يكون مجلسا راسخا وزاخرا بالكفاءات النيابية التي تتمتع بوعي عام وبقدرات تحليلية وثقافة عامة، وتفعيل لصلاحيات العضو البرلماني ودور البرلمان بشكل عام، حتى يكون البرلماني قادرا على الإلمام بكل مرجعيات وعمل الوزارات والمؤسسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العامة، وهو الالمام الذي يجعل منه عضوا فاعلا وقادرا على التأثير والجدل والتفاعل مع قضايا الوطن ومشاكل وتطلعات المواطنين.

غير ذلك يكون البرلماني مجرد «عبء» على البرلمان وعلى البلد، وبؤرة استنزاف إضافية للمداخيل الوطنية، ما بين راتب وامتيازات ومكاسب، تدور كلها في أفق المصالح الشخصية، أي مجرد وجود شكلي في البرلمان لا يغني ولا يسمن من جوع ! بما يجعله فاقد للأهلية البرلمانية، وفاقد لثقة المواطنين الذين يمثلهم، بعد ان وصل من خلال أصواتهم إلى البرلمان ، فإذا بها تتحول على يديه إلى وظيفة عادية يحضر جلساتها وقد لايحضر، وربما يطرح الآراء العادية، أو يصمت تماما مكتفيا بتسجيل الحضور والمشاركة الشكلية، وللاسف هذا حال أغلب من وصل ويصل إلى البرلمان في البحرين، ماعدا استثناءات قليلة تعد على الاصابع، أثبتت حرصها على الفاعلية الملحة!

خلال الدورات البرلمانية السابقة والحالية، نجد ان عنصر الثقة الشعبية بغالبية اعضاء البرلمان أصبح مفقودا! وحيث واجبات العضوية تتطلب التفاعل البرلماني والوعي التشريعي وجرأة التعبيرعن الهموم الحقيقية وقضايا المواطنين وأزماتهم وكل ذلك ما هو ليس متوفر لدى الغالبية البرلمانية، حتى أصبح وجودهم أو عدم وجودهم سيان.

حين يكون «الوعي الشعبي» متقدما على وعي « البرلماني» فذلك يعني أن هناك خلالا كبيرا في الأداء، لان المفترض أن يكون البرلماني يمثل (قيادة توعوية وتشريعية ورقابية) تسهم في حلحة مشاكل الناس وقضايا البلد وأسباب أزماته، وأن يكون (ثقلا ديموقراطيا حقيقيا) يراجع سياسات الحكومة إن كانت خاطئة ويطرح الحلول أمامها، بذلك وبالإصرار على تنفيذ الحلول وبالرقابة والمحاسبة وطرح الحلول للازمات، يكتسب البرلمان البحريني قيمة وهيبة وجوده كواجهة فاعلة للمسار الاصلاحي الديموقراطي، بدل ان يشعر المواطنون أنهم أمام مأزق ديموقراطي كان البرلمان مطلبا لهم فأصبح مطلبهم هو حل البرلمان!

حين تستمر الازمات وتتفاقم على مر سنوات عمر البرلمان دون حل، فذلك يعني أن هناك مشكلة لابد من ايجاد الحل، لاتزال البحرين تعاني وبشكل أكبر من بطالة الشباب والخريجين في ظل إشغال الاجانب الكثير من الوظائف، ولا تزال قضية عدم تطبيق البحرنة مستمرة بشكل كبير ولاتزال النقاشات حول الميزانية العامة تتكرر دون أي تقدم، ولاتزال قضية أرتفاع الدين العام وتزايده والعجز المالي من المسائل المؤرقة لبلادنا ولشعبنا، ولاتـزال مشاكل إدارة الموارد وتضخم النفقات في ظل تصاعد الدين العام وأرباحه تؤثر على احتياجات المواطنين الاساسية والخدمات والحقوق، أما قضية «المتقاعدين» فهي من الاشكاليات المزمنة دون حل، مثلها مثل قضية التجنيس ومراعاة حقوق المقيمين والوافدين أكثر من حقوق المواطنين، وبدورها الدفع المستمر للضرائب والرسوم تثقل كاهل المواطنين لا الشركات مثلا.

كمثال تمرير النواب للميزانية قبل ايام وبشكل سريع ودون تمحيص وطرح ما تم نقاشه بشفافية للمواطنين، هو أحد المشاهد المتكررة، في ظل عدم تحقيق الاستقرار المالي للصناديق التقاعدية وإحتياجات البنية التحتية أمام مشهد عربي وإقليمي وعالمي مضطرب، وينبئ بالكثير من الاضطرابات الاقتصادية والتجارية وإرتفاع الاسعار والغلاء وحيث بلد صغير كالبحرين يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى رؤية جديدة تتناسب مع المخاطر والتحديات القائمة والمرشحة للمزيد من التفاقم.

لم يعد يكفي من البرلمانيين تحليل الوضع، وبشكل متأخر بل دورهم هو الاصرار على وضع الحلول للازمات ودورهم الرقابة الفاعلة والتشريع والحوار بكفاءة مع الحكومة للوصول الى الحلول وتنفيذها بفاعلية.

لماذا نوافق على الميزانية..؟

م. عبد الله الحويحي

وهذا العنوان ليس من باب المناكفة لأحد الأخوة النواب من الذين رفضوا الميزانية وهو موقف نحترمه ونعرف أسبابه ونقدرها ودعوني اؤكد قضية ان الميزانية (25-26) هي ليست الميزانية المثالية التي كنا نتمناها ولكننا نعتقد ان ما تم اقراره في جلسة مجلس النواب هي افضل ما يمكن تحقيقه في ظل المعروض والمتاح وما قدم في الحوارات التي تمت بين الحكومة والسلطة التشريعية على مدى 3 أسابيع وفي 6 جلسات سبقت جلسة مجلس النواب وبالتالي فإن النواب الذين اشتركوا في هذه الحوارات كانوا على بينة من مكونات الميزانية ، على عكس من لم يحضر هذه الجلسات والذين نتفهم موقفهم في حالة الرفض .

على الجانب الآخر أحتاج أن أوضح ما هي المبادئ التي اعتمدها التجمع لإيجاز أو رفض الميزانية سواء السابقة (23-24) أو الحالية (25-26) وهي:

1. ألا تكون الميزانية على حساب جيب المواطن
2. ان تحقق الميزانية بعض المكاسب ولو الجزئية مع عدم المساس بالمكتسبات للمواطنين وبالأخص زيادة المتقاعدين 3%
3. وضع ملف البطالة كأحد أهم المطالب والعمل على حل هذه المشكلة

وإذا عدنا الى الميزانية فإننا نجد ان الشروط متوفرة في الرغم من بعض التحفظات إما ماهي الأسباب التي دفعتنا للموافقة فنود أن نذكر بالمذكرة الأولى والمبادئ التي طرحتها الحكومة والمكونة من 12 بندا والتي كانت ستكون على حساب جيب المواطن وهي كالتالي:

1. رفع كفاءة المصروفات العامة.
2. تعديل سعر الغاز الطبيعي التجارية.
3. تحرير أسعار الوقود والكهرباء والماء مع استمرار دعم المواطنين.
4. استحداث رسوم على الانبعاثات الكربونية.
5. فرض إيرادات على أرباح الشركات المحلية.
6. زيادة إيرادات القيمة المضافة.
7. زيادة الإيرادات الانتقائية على الأغذية غير الصحية.
8. زيادة الإيرادات الانتقائية الحالية.
9. استحداث رسوم لاستدامة البنية التحتية.
10. تطبيق الضمان الصحي مع استحداث رسم التأمين الصحي للأجانب.
11. فرض رسوم على الصرف الصحي دون المساس بالمسكن الأول للمواطنين.
12. تنفيذ حزمة من مبادرات تنمية الإيرادات، وانخفاض مصروفات فوائد الدين .

إن البندين الثاني والثالث في هذه المبادئ سوف يتسبب في نتائج كارثية على المواطن البحريني وما سوف يسببه في ارتفاع حالة الفقر وفي تآكل الطبقة الوسطى وما يترتب عليه من تدهور وما يسببه من تأثير على الوضع الأمني والسلامة الوطنية .

وقد لعب الرفض الشعبي الشامل لهذه المبادئ ومن كل قطاعات المجتمع وما قام به التجمع تحت قبة البرلمان وخارجها من جهد في توضيح الأضرار المترتبة على مثل هذه الإجراءات و دفع الحكومة إلى تعديل صياغتها للوصول للمبادئ الثمانية التالية:

1. عدم رفع نسبة القيمة المضافة
2. الزيادة السنوية للمتقاعدين من خلال:

- الإبقاء على زيادة علاوة تحسين المعيشة في ميزانية 23-24

- رفع مبلغ علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين لعامي 25-26 ولتشمل جميع المتقاعدين

3. الاستمرار في تطوير جودة الخدمات الحكومية للمواطنين

- قطاع الإسكان رصد ميزانية قدرها 683 مليون دينار

- قطاع التعليم

- قطاع البنية التحتية؛ وضع ميزانية لتطوير البنية التحتية

- قطاع الصحة: وضع ميزانية لتطوير القطاع الصحي

- قطاع العمل: توظيف 25 ألف بحريني سنوياً واستحداث برامج جديدة تستهدف 8 الاف خريج جديد سنوياً

4. الاستمرار في رفع كفاءة المصروفات المتكررة بالوزارات

5. دعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين بمبلغ نقدي مباشر في حال تم تعديل أسعار السلع المدعومة أثناء دورة الميزانية

6. حزمة من القوانين لتعزيز الوضع المالي

- إيرادات على أرباح الشركات المحلية

- زيادة الإيرادات الانتقائية على مشروبات الطاقة والغازية والمحلاة والتبغ

- رسوم على الانبعاثات الكربونية على الشركات

7. تعزيز استدامة البنية التحتية وتحفيز تعمير الأراضي الاستثمارية والتجارية غير المبنية

8.رفع سقف الدين العام لتغطية الاحتياجات التمويلية خلال فترة تحويل فترة تنفيذ الميزانية .

ستظل أمام المجلس مهمة متابعة تنفيذ الميزانية والتحقق من تنفيذ الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها .

ونلاحظ في هذه المبادئ الثمانية انه تم إلغاء موضوع تحرير أسعار الوقود والكهرباء والماء، وعدم رفع ضريبة القيمة المضافة ولكننا في الوقت نفسه سجلنا تحفظنا على رفع سقف الدين العام لما له من نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني وفي التصنيف الائتماني لمملكة البحرين مع تقديم حزمة من المقترحات البديلة للاستدامة والتي تمثلت في هذه الاقتراحات :

1.إعادة هيكلة الحكومة من خلال إلغاء التشابه بين الوزارات والمؤسسات وحكومة أصغر حجماً وما يمثله من وفرة مالية

2. إدخال جميع فوائد استثمارات الحكومة لميزانية الدولة

3.إدخال إيرادات أو نسبة منها من شركة ممتلكات الى ميزانية الدولة

4.استحداث ضريبة الأراضي البيضاء

5. استحداث ضريبة التحويلات الخارجية

6. فرض ضريبة على دخل الشركات العالمية والبحرينية

7. استثمار فرق سعر بيع النفط بين المتوقع والحقيقي وكذلك المصفاة الجديدة في تسديد الدين العام

8. استحداث رسوم على استخراج الرمال من البحر

9.وضع خطة لتسديد الدين العام.

حيث تم التقدم بهذه المقترحات سواء اثناء مناقشة الميزانية أو من خلال مشاريع بقوانين تم تقديمها للمجلس.

ويعمل التجمع على تقديم دوره كمؤسسة مجتمع مدني من خلال الدفع لتشكيل لجان داخل البرلمان لمتابعة تنفيذ مقترحات الحكومة للميزانية في الملفات المختلفة.

تجمع الوحدة الوطنية وسعادة النائب محمد الرفاعي يقيمون المجلس الرمضاني المشترك

بحضور عدد من المسؤولين ورموز المجتمع

مجلس فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود

مجلس النائب حسن عواجي

جرياً على عادتهم السـنوية في رمضـان رئيس واعضاء تجمع الوحدة الوطنية في زيارات للمجالس الرمضانية التي تعزز المحبة والتضامن في المجتمع البحريني

مجلس البنفلاح

مجلس عضو مجلس الشورى الاستاذ عبدالعزيز أبل

مجلس محمد طاهر المدني

مجلس رئيس مجلس النواب معالي السيد احمد المسلم

مجلس الاستاذ الفاضل محمد العيد

مجلس عبدالعزيز بوزبون

مجلس أبناء علي المطوع

مجلس عبدالرحمن بومجيد

مجلس ايوب المناعي

مجلس الشيخ الدكتور جاسم السعيدي

تجمع الوحدة الوطنية يهنيء البحرين قيادة وشعباً بنجاح إطلاق القمر الاصطناعي البحريني المنذر

تقدم رئيس وأعضاء تجمع الوحدة الوطنية بخالص التهاني والتبريكات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، وسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، مستشار الأمن الوطني، قائد الحرس الملكي، الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى، وللشعب البحريني بمناسبة نجاح إطلاق القمر الاصطناعي البحريني المنذر والذي تحقق بأيدي كفاءات بحرينية ليمثل علامة تأريخية فارقة بالإعلان رسمياً بدخول مملكة البحرين الى عالم الفضاء مما يعزز قدرات مملكتنا واستقلاليتها التكنولوجية و يعني تعزيز قدرات البحرين في مجال الأبحاث العلمية والاتصالات و تعزيز الأمن القومي و دعم الاقتصاد الرقمي والتطور التكنولوجي ويساهم كثيراً في تحسين البيئة والمساهمة في تحقيق رفاهية المواطن والمجتمع البحريني .

وعلى المستوى الخليجي والإقليمي يعد هذا الإنجاز البحريني مؤشراً لنمو وتطور القدرة الفضائية على مستوى المنطقة من خلال ماحققته مملكة البحرين في هذا المجال العلمي المعقد .